

دور المرأة في المؤسسة الأمنية والعسكرية ( الأمن الوطني  
اللسطيني نموذجاً)

بقلم:

قاسم أبو عره

مركز الدراسات الآسيوية والصينية

بيروت - لبنان - 2022

حقوق النشر محفوظة

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	# العنوان
3	المقدمة
4	2. مشكلة الدراسة
5	3. أهداف البحث
5	4. أهمية البحث
5	5. مصطلحات الدراسة
6	6. الإطار النظري
10	7. أولاً: وحدة النوع الاجتماعي
11	8. ثانياً: وحدة النوع الاجتماعي في الأمن الوطني

12	9. ثالثاً: بعض النسب الخاصة بالنساء في فلسطين	
14	0 رابعاً: المعوقات التي تواجه عمل المرأة في العمل الأمني	
15	1 خامساً: جامعة الاستقلال ودورها في عمل المرأة في المؤسسة العسكرية	
16	2 سادساً: أمثلة عن القادة النسوية في العمل الأمني والعسكري في فلسطين	
17	3 الخاتمة	
18	4 المراجع	

## المقدمة:

دخلت المرأة في العصر الحديث كل مجالات النشاطات على اختلافها، وأصبحت تنافس الرجل في كل المهام والوظائف والمهن، وخاصة فيما يتعلق بالأعمال المكتبية والمهنية، وقطاع التربية والتعليم، بل إن دور المرأة في كثير من الدول والمجتمعات أصبح على قدم المساواة مع دور الرجل، كما دخلت المرأة المجال السياسي والاقتصادي وتولت مناصب حكومية رفيعة.

وفي بعض الدول، وخاصة الدول الغربية، قادت المرأة مجتمعات عديدة ووقفت على رأس سلم الهرم الإداري. وعلى الرغم من الاهتمام الذي حظيت به المرأة في العقود الأخيرة، وعلى كل المستويات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أننا نجد أن المرأة لا تزال تواجه عدداً من الصعوبات في العديد من المجالات والمواقع، على الرغم من وجود التشريعات والقوانين التي تحض على ذلك، أو على الأقل عدم وجود من يمنع أو

يحد من هذا الاختراق والتقدم، وبقيت العادات والتقاليد والنظرة الاجتماعية الدونية للمرأة تحد من التقدم فيها، وأخذ موقعها الحقيقي المتناسب مع حجمها في المجتمع.

وفي الوقت الحاضر زاد اهتمام مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بدور المرأة الفلسطينية؛ مما جذب الدول المانحة للمجتمع الفلسطيني؛ لدعم المؤسسات والجمعيات الدولية والمحلية على المستويين الأكاديمي والسياسي. فلم يعد نشاط المرأة الفلسطينية يقتصر على الانضمام للجمعيات النسوية والعمل الزراعي، بل امتد إلى مختلف القطاعات الأخرى، وخاصة في قطاع العمل المأجور؛ فالظروف القاسية في الحياة التي مرت بها المرأة الفلسطينية جراء الاحتلال الإسرائيلي وظروف المعيشة الصعبة، اضطررتها لدخول سوق العمل خارج المنزل، فبدأت بالأعمال غير مدفوعة الأجر كالزراعة والأعمال المنزلية، وهناك قلة من النساء الفلسطينيات من عملت بأجر، ومع مرور الوقت عملت بأعمال أخرى كالتعليم والتمريض التي تتناسب الظروف القائمة.

## مشكلة الدراسة:

انطلاقاً من الحاجة المجتمعية والحاجة المهنية لوجود المرأة في العمل الأمني في مختلف الأجهزة الأمنية، خاصة وأن العديد من المهام والأعمال الأمنية تتطلب وجود المرأة، وبعضها غير ممكن التنفيذ من دون وجود من النظرة الدونية والسلبية للمجتمع بشكل عام، نحو عمل المرأة في الأجهزة الأمنية المرأة، وانطلاقاً من وجود العديد من المعوقات لوجود المرأة في الأجهزة الأمنية بالشكل المطلوب، تأتي هذه الدراسة لبحث العوامل المؤثرة في اتجاهات المرأة نحو العمل في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ومعوقات التحاقها بالعمل إلى سبل تحسين وتطوير اتجاهات ايجابية لدى المرأة بشكل خاص، نحو العمل في الأمني وصولاً إلى الأجهزة الأمنية، وذلك من خلال قياس اتجاهات المرأة العاملة في الأجهزة الأمنية وعينة من النساء غير العاملات في الأجهزة الأمنية، نحو العمل الميداني والإداري والمختلط، ونحو واقع ومجالات؛ لوضع توصيات مشاركة المرأة في العمل

الأمني؛ وذلك لمعرفة طبيعة هذه الاتجاهات وقوتها تمهيداً إلى مقترحات، يمكن أن تؤدي إلى تشجيع وتنمية وتعزيز اتجاهات المرأة نحو العمل في الأجهزة الأمنية بشتى أنواعها.

تتمحور مشكلة البحث في التعرف على الدور الذي تقوم به المرأة الفلسطينية في قوى الأمن الفلسطيني ( وحدات النوع الاجتماعي في الأمن الوطني كنموذج للبحث)، وسيحاول هذا البحث الإجابة على سؤال البحث الرئيس وهو:

ما هو دور المرأة في المؤسسة الأمنية والعسكرية (الأمن الوطني نموذجاً)؟

### أهداف البحث:

---

بعد القراءة لكل الجوانب التي يشمل عليها عنوان البحث سيقوم البحث على تحقيق الأهداف التالية: التعرف على المرأة الفلسطينية ووحدات النوع الاجتماعي في الأمن الوطني، ومعرفة

كيف ساهمت المرأة الفلسطينية في عمل قوى الأمن الفلسطيني،  
بالإضافة إلى التعرف على المعوقات التي واجهت عمل المرأة  
في قوى الأمن الفلسطيني.

## أهمية البحث:

---

هذا البحث سيفيد في كثير من الجوانب، سواء أكانت العملية أو  
العلمية ومنها أنها ستقوم بـ:

1. تسليط الضوء على دور المرأة الفلسطينية في قوى الأمن  
الفلسطيني.
  2. تساهم الدراسة في الإثراء المعرفي والأكاديمي حول  
دور المرأة وأثرها في الأمن الفلسطيني.
  3. تكمن أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوع مختلف  
عن باقي المواضيع، وهو عمل المرأة في الأمن الفلسطيني.
-



## مصطلحات البحث:

. قوى الأمن الفلسطيني: تأسست الأجهزة الأمنية الفلسطينية إثر توقيع اتفاق (أوسلو) في عهد الرئيس الراحل (ياسر عرفات)، وجهاز الأمن الوطني الفلسطيني، هو "هيئة أمنية نظامية ذات صبغة عسكرية مهيكلة بتشكيلات ميدانية وكتائب"، يتبع الرئيس الفلسطيني مباشرة. أصبح بديلاً عن جيش التحرير الفلسطيني بعد إنشاء السلطة الفلسطينية وإدماج القوة رقم 17 وحرس الرئيس في الجهاز الجديد، الذي يضم تحت لوائه عدة تشكيلات وأجهزة أخرى، يحدد الجهاز وظيفته ب: "الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام، ويخضع مباشرة تحت قيادة الرئيس القائد الأعلى لقوى الأمن الفلسطيني".

وهو مكلف بحفظ الأمن العام داخل الوطن، ومساعدة الأجهزة الشرطية في تنفيذ مهامها عندما تكون غير قادرة على ضبط الأمن، إلى جانب السيطرة على كافة مداخل المدن ومخارجها.

ويتكون الجهاز من: الإطار القيادي، ويشمل القائد والنائب ورئيس العمليات، إضافة إلى عدد من المديریات، والشعب. يعين الضباط في قوى الأمن من بين خريجي الكليات والمعاهد العسكرية الفلسطينية وغير الفلسطينية المعترف بها قانوناً، ومن الاختصاصيين من حملة الشهادات الجامعية الأولى. وذلك بالإضافة إلى خريجي المعاهد التقنية من حملة الشهادات الثانوية الذين يلتحقون بالدورات العسكرية المقررة. ويعين القائد العام بقرار من الرئيس لمدة ثلاث سنوات، ويجوز التمديد له سنة واحدة فقط.

. وحدات النوع الاجتماعي: الوحدة المعينة الموجودة في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية، والتي تعمل على تضمين قضايا واحتياجات النوع الاجتماعي في خطط وسياسات الوزارات، وتدقيق ومتابعة البرامج والسياسات من منظور النوع الاجتماعي والتي أنشئت بقرار من مجلس الوزراء عام (2005)م.

## . الإطار النظري:

عاشت البشرية قرونًا طويلة لا تعي الدور الحقيقي للمرأة؛ ولعل ذلك ما أدى إلى تأخر مسيرتها لفترات طويلة، لكنه أصبح العقل البشري على درجة عالية من الوعي والنضج، لتقبل فكرة المساواة والمشاركة، وما أن بدأت المرأة في حملة شعلة التقدم بالمشاركة مع الرجل، حتى قطعت الإنسانية درباً طويلاً في التقدم والرخاء للبشرية جمعاء، ومن المتوقع المزيد من ذلك، حيث لم تدخل المرأة مجالاً إلا وأثبتت جدارة منقطعة النظير. والحديث عن تعزيز نفاذ المرأة إلى مواقع صنع القرار ليس هدفة فقط مجرد ضمان كمي، ولكن تحقيق نقلة نوعية واضحة في دمج قضايا المرأة في كافة الجهود التنموية والسياسات العامة.

يعيش الإنسان في مجتمع متكامل، حيث لا يمكن فصل أي جزء منه عن الآخر، ويحتكم أفراد هذا المجتمع إلى العديد من القوانين والأنظمة، التي تضعها الجماعات القائمة على خدمة المجتمع، ومن أهم الركائز لقيام أيّ مجتمعٍ وتطوره هو وجود عنصر

الأمن، فالشعوب التي توجد على أراضيها الحروب أو تفتقر لأبسط أنواع الأمن، فإن مجتمعاتها تهاجر؛ لتبحث عن المكان الذي يتوفر فيه الأمن، فالأمن والاستقرار هما مصطلحان مترافقان معاً، فأينما وجدت الأمن وجدت الاستقرار معه، وأينما وجدت الاستقرار فالأمن يكون مرافقاً له؛ فانعدام الأمن يسبب الخوف والجزع وعدم الاستقرار وعدم البناء.

لقد واجهت المرأة الفلسطينية إلى جانب الرجل الفلسطيني معترك الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاضت معه الصعاب وتحملت الآلام؛ فعاصرت المرأة الفلسطينية الأوضاع السياسية والاقتصادية المتقلبة في فلسطين، وشهدت الحروب والمعارك في الأراضي الفلسطينية، فعاشت الحقبات العثمانية والاستعمارية والاحتلال الصهيوني وعمليات التهجير والتشريد داخل أرض الوطن وفي الشتات، ولم تكن المشارك الأصم في الحياة الأسرية، فقد ساهمت في جميع مجالات الحياة الفلسطينية، من خلال مساعدة زوجها لزيادة دخل الأسرة، أو عملت على دخول الحياة السياسية؛ لتشارك بالمظاهرات وحماية الفدائيين

الفلسطينيين، رغم ارتباطها بشكل أساسي بالبيت والتزامها بالعادات والتقاليد الفلسطينية، تنوعت أدوار المرأة الفلسطينية.

للمرأة الفلسطينية دور بارز في النضال ومقاومة الاحتلال بأشكال عديدة، ولا سيما في الانتفاضة الشعبية الأولى عام (1987م)، ولكن هذا الدور لم نشاهده في الانتفاضة الثانية عام (2000م)؛ فلم يظهر دورها بشكل واضح، وإنما أخذ أشكال أخرى عبر المؤسسات واللجان الوطنية؛ فقد تراجع دور النساء في النضال الوطني لأسباب كثيرة منها: عسكرة الانتفاضة واستعمال السلاح، وتقسيم المناطق إلى (أ، ب، ج)، وإعادة انتشار قوات الاحتلال بعيداً عن مركز المدينة إلى أطرافها، إلا أن دور المرأة عاد إلى الظهور ثانية؛ إثر بناء جدار الفصل العنصري؛ حيث بادرت بعض النساء بالاحتجاج على بناء السور على أراضيهم، ونظمن أنفسهن في مجموعات ولجان في مختلف مدن وقرى ومخيمات فلسطين، وخرجن في مسيرات واعتصامات ومظاهرات احتجاجية.

منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وتشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية عام (1994) م، التحق عدد من النساء في صفوف هذه الأجهزة، واضطلعت بالعديد من المهام الأمنية والعسكرية، إلا أن المرأة واجهت كثيراً من الصعوبات أبرزها: فكرة المجتمع السلبية اتجاه عملها في المجال الأمني الفلسطينية والعسكري، وقد تمثلت هذه الأفكار باعتقاد بعض فئات المجتمع بأن العمل الأمني والعسكري يجب أن يخلو من الانفتاح والاختلاط، التي قد تفرضها، ويقتصر على الرجال فقط كونه عمل يحتاج إلى خشونة، وخوفاً من طبيعة هذا العمل. وقد تطورت الفكرة المجتمعية بإبداء آراء أكثر إيجابية، وهي أنه لا مانع من عمل المرأة في الأجهزة الأمنية، على أن يقتصر عملها على الشؤون الإدارية فقط، ولكن المرأة الفلسطينية استطاعت وبكل جدارة أن تغير وجهة نظر المجتمع السلبية هذه، من خلال مؤهلاتها وقدراتها؛ فهي المرأة التي واجهت الاحتلال الإسرائيلي، وقامت بفعل المقاومة جنباً إلى جنب مع الرجل، وتعاملت مع المفاهيم الأمنية الدقيقة، التي اكتسبتها الخبرة في

مواجهة كافة أنواع المخاطر، وهي المرأة التي شاركت في الثورة الفلسطينية بكافة مراحلها؛ نتيجة لتوجهات المؤسسات الأهلية والحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان الداعمة لعمل المرأة، والمؤمنة بقدرتها على التغيير في كافة المجالات. ولا شك أن المواثيق الدولية مثل قرار الأمم المتحدة (1325) الصادر في عام (2000م)، والذي يدعو إلى تعزيز دور المرأة في حفظ الأمن والسلام، وجهودها في إعادة الأعمار والمفاوضات السياسية، وقد دعا إلى تعزيز دور المرأة في الأجهزة الأمنية وقوات حفظ السلام الدوليين، الأمر الذي أدى إلى اهتمام الأجهزة الأمنية في توظيف عدد أكبر من النساء، وتشجيعهن للالتحاق بها. وبذلك استطاعت المرأة مع مرور الزمن أن تغير شيئاً فشيئاً الأفكار الاجتماعية التي كانت سائدة لفترة، وقبول فكرة عملها، وأصبحنا نرى المرأة الضابط، والمجتمع ثانياً، فأصبحت عائلتها أولاً، والمرأة المحقق، والمرأة المفتش، وتعود المجتمع الفلسطيني أن يرى المرأة باللباس العسكري وأن يراها تحمل السلاح.

وبنظرة سريعة وخاطفة نجد أن المنتسبات للأجهزة الأمنية: الشرطة، والدفاع المدني، والأمن الوطني، والخدمات الطبية العسكرية، يشكلن ما يقارب الـ (6%) من إجمالي العاملين، ونجد أن المرأة الفلسطينية باتت منافسة ومتفوقة في كثير من المجالات العسكرية والأمنية التي دخلتها، وإن صح القول التي اقتحتها بكسرهما حاجز احتكار الرجال للعمل العسكري والأمني، والذي ما زال منصوباً في العديد من المجتمعات والدول العربية؛ فتولت المرأة الفلسطينية العديد من المناصب كفرد وضابط وقائد؛ لنجد الدكتورة (إيلي غنام) محافظ رام الله والبيرة، وتخضع العاملات في القطاع الأمني لنفس التدريبات الشاقة التي يخضع لها رجال الأمن، وبعضهن يتعرض لتدريبات مكثفة على مختلف أنواع الأسلحة؛ نظراً لأن مجال عملهن يحمل قدراً كبيراً من الخطر في مجالات مكافحة الجريمة والملاحقة الأمنية غير مباليات بالمخاطر التي يواجهونها، حتى بات السلاح جزءاً أساسياً في حياتهن، وفي مجال عملهن.



ولما كان هذا التواجد القوي للمرأة الفلسطينية في القطاع العسكري؛ فإنه يجب تشجيع الدور الحيوي للمرأة العسكرية، وتنميته وتطويره وإنجاح علاقة الشراكة بين الرجل والمرأة، في تنفيذ المهام العسكرية المناطة بهما معاً، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات لنجاح المرأة العسكرية، والتأكيد على جودة الأداء العملي لها، وتشجيع المشاركة الفعالة للمرأة العسكرية القيادية في صنع القرار وسن القوانين.



## أولاً: وحدة النوع الاجتماعي

- 
- استحدثت الوحدة عام (2005)م باسم وحدة شؤون المرأة - بقرار من مجلس الوزراء رقم (09/12/15/م.و/أ.ق)، ثم تم استبدالها باسم وحدة النوع الاجتماعي عام (2008)م، بقرار من مجلس الوزراء رقم (12/65/08/م.و/س.ف)

. الخدمات التي تقدمها هذه الوحدة:

- تضمين قضايا واحتياجات النوع الاجتماعي في خطط وسياسة الوزارة.
- تدقيق ومتابعة البرامج والسياسات من منظور النوع الاجتماعي.
- متابعة قضايا ذات طابع نسوي.

. الدوائر التابعة لهذه الوحدة:

- دائرة التدقيق والمتابعة من منظور النوع الاجتماعي.

- دائرة تطوير وإدماج النوع الاجتماعي.

. انجازات الوحدة:

- تم تنفيذ مذكرة تفاهم بين وزارتي الداخلية وشؤون المرأة وتشكيل فريق عمل من الداخلية لتنفيذ مذكرة التفاهم.

- تم عمل دورات لضباط الأمن من جميع الأجهزة الأمنية؛ للتعامل مع ضحايا العنف، وقد تم تدريب ثلاث مجموعات من الضباط في الأجهزة الأمنية: (الشرطة-الأمن الوقائي-المخابرات-الاستخبارات-الدفاع المدني)، ومجموعة من موظفي وزارة الداخلية المدنيين، ويقوم على التدريب مركز (سوا) بدعم من صندوق الأمم المتحدة (اليونيفيم).

- تم عمل ورشة حول عرض الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام (2011-2015)م، حيث تم مناقشتها مع مسؤولي وزارة الداخلية، وبحضور كل من ممثلي وزارة شؤون المرأة واليونيفيم.

- عمل احتفال ليوم المرأة العالمي في الثامن من آذار من كل عام لموظفات وزارة الداخلية.
  - عضو في لجنة سرقة أعضاء الشهداء من قبل الجيش الإسرائيلي، وعضو في لجنة لمكافحة الاتجار في البشر.
  - تم حل (138) حالة ذات طابع نسوي، ويوجد حالتان حالياً في المتابعة.
  - تم صدور تعميم من قبل عطوفة وكيل وزارة الداخلية ينص على: أن المرأة يحق لها الاحتفاظ باسم عائلتها بعد الزواج، وأنه يحق لها إعطاء جنسيتها الفلسطينية لأولادها وزوجها غير الفلسطيني، وأنه تستطيع إصدار جواز سفر دون موافقة الأب أو الزوج، طالما بلغت سن الرشد (18) عاماً.
-

## ثانياً: وحدة النوع الاجتماعي في الأمن الوطني:

---

في عام (2018)م أعلنت قيادة قوات الأمن الوطني، خلال مؤتمر بالتعاون مع مركز (جنيف) للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، عن إنشاء وحدة النوع الاجتماعي. وأوضح مدير مركز جنيف (رولاند فريديش)، أن أهداف المؤتمر تتركز في نشر الوعي بشأن الربط بين عملية تطوير العمل الأمني والنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى توفير منتدى للتشبيك والتعاون بين الأجهزة الأمنية والمجتمع المدني؛ لتوفير خدمات أمنية للمواطن، بطريقة تحترم مبادئ حقوق الإنسان، وتتماشى مع مفهوم النوع الاجتماعي. وبدورها أعلنت رئيسة وحدة النوع الاجتماعي في الأمن الوطني العميد (رشيدة المغربي) عن تأسيس الوحدة والبدء بتفعيلها، ودعت كافة الهيئات والمؤسسات الرسمية والأهلية، إلى تفعيل كافة الموارد البشرية للوصول لمجتمع ينعم بالاستقرار والأمن والمساواة.

ونوه مدير العلاقات العامة والإعلام في الأمن الوطني (بلال حامد) إلى أن عدد قوى الأمن في الضفة يبلغ (30) ألفاً، في حين لا يزيد عدد العاملات في الأجهزة الأمنية عن (1500) عنصر، مشدداً على ضرورة تعزيز دور المرأة وتبويها الدور الذي تستحقه.

وخرج المؤتمر بتوصيات تتلخص مجملها بضرورة تعزيز المرأة في الأجهزة الأمنية، وتطبيق فعلي للتشريعات الخاصة بالقضاء على التمييز والمساواة بين الرجل والمرأة، في تولي المهام والمسؤوليات، وتعزيز الشراكة والتشبيك بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني.

### ثالثاً: بعض النسب الخاصة بالنساء في فلسطين:

---

. نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة: حسب بيان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في (7 آذار 2022)م، بلغ عدد الإناث في فلسطين (2.63) مليون أنثى، من مجموع السكان المقدر في منتصف عام (2022)م، وبنسبة بلغت (49%)، فيما

وصلت نسبة الجنس (103.3)، أي أن هناك (103) من ذكور لكل (100) أنثى، وجاء في البيان أن هناك ارتفاعاً في نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة للعام (2021)م، مقارنة مع العام (2020)م، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة (17%) من مجمل النساء في سن العمل في العام (2021)م، بعد أن كانت النسبة (16%) في العام (2020) م، مع العلم أن نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة بلغت (69%) مع (65%) لنفس الفترة.

- معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة: بلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة (43%) مقابل (22%) بين الرجال للعام (2021)م. في حين بلغ معدل البطالة (53%) بين الشباب (19-29 سنة)، من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى، بواقع (66%) للإناث مقابل (39%) للذكور.

- المستخدمة بأجر في القطاع الخاص: (29%) من العاملين المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر والبالغ (1,450 شيقلاً)، حيث بلغت النسبة (29%) للرجال، مقابل (30%) للنساء، و(25%) من المستخدمة بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل، و(56%) يحصلن على مساهمة في تمويل التقاعد، مكافأة نهاية الخدمة، بالمقابل أكثر من نصف المستخدمة بأجر في القطاع الخاص (52%) يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر وذلك للعام (2021)م.

- مساهمة النساء في القطاع المدني: وحسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر شباط (2022)م، فقد بلغت مساهمة النساء في القطاع المدني (47%) من مجموع الموظفين، وتبرز الفجوة في نسبة الحاصلات على درجة مدير عام فأعلى التي بلغت (14%) للنساء مقابل (86%) للرجال.



- مشاركة النساء في صنع القرار والحياة العامة والمواقع القيادية، يعد جانباً أساسياً من جوانب المساواة بين الجنسين، حيث بلغت نسبة النساء الفائزات في الانتخابات المحلية (2021م) (المرحلة الأولى) (22%) مقابل (78%) للرجال الفائزين، حيث كانت نسبة النساء المرشحات (26%) من مجموع المرشحين، وكان هناك (9) قوائم، أي ما نسبته (1%) من إجمالي القوائم الانتخابية ترأسها نساء.

في حين أنه لا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة ومتواضعة مقارنة مع الرجال، حيث أظهرت البيانات لعام (2022)م أن النساء تشكل حوالي (25%) من أعضاء المجلس المركزي، وأشارت بيانات العام (2020)م إلى أن النساء تشكل (11%) من أعضاء المجلس الوطني، و(12.5%) من أعضاء مجلس الوزراء هن نساء، و(11%) نسبة السفيرات في السلك الدبلوماسي، كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ من أصل (16) محافظاً، و (2%) من رؤساء الهيئات المحلية في فلسطين هنّ من النساء، أما عن إدارة مجلس الغرف التجارية

والصناعية والزراعية، فقد بلغت النسبة (99%) من الرجال، مقابل (1%) فقط من النساء، وحوالي (19%) نسبة القاضيات، ونسبة وكيالات النيابة تبلغ (20%).

#### رابعاً: المعوقات التي تواجه المرأة في العمل الأمني

1. أن وجود المرأة الفلسطينية في الأجهزة الأمنية ودورها أقل مما يجب، وأقل من المستوى المنشود، وأن أسباب ذلك تعود إلى حول عمل المرأة في الأجهزة الأمنية، وعدم بذل الجهود لفكرة المجتمع المحلي السلبية، بصورة نسبية، والكافية من قيادات الأجهزة الأمنية؛ لتفعيل دور المرأة في العمل الأمني.

2. في المجتمعات العربية بشكل عام لا زال دخول المرأة إلى العمل الأمني غير مقبول لدى كثير من الفئات في المجتمع؛ لاعتقادهم أن العمل الأمني هو من اختصاص الرجال فقط.

3. قلة الاهتمام بإشراك المرأة الفلسطينية في كافة المهام والواجبات والمناصب بالقطاع الأمني، جنباً إلى جنب مع الرجل، وضرورة اعتماد وقرار قرار قانون؛ لإنصاف المرأة في التفريغات والاعتمادات المالية للأجهزة الأمنية، كما يجب ادخال الكادر النسوي، وإشراك المرأة في المهمات والواجبات في قطاع الأمن؛ مما يعزز وعيها وطموحها في العمل الأمني.

4. نظرة المجتمع للمرأة على أنها مخلوق عاطفي، لا تستطيع التعامل مع المهام والمتاعب في العمل الأمني، كما أن جسمها من حيث القوة الجسدية لا يتحمل التدريبات القاسية، وأن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت؛ لتربية الأبناء والقيام بشؤون بيتها.

5. الموروث العربي الإسلامي الذي يمنع اختلاط المرأة بالرجل، وخروج المرأة لفترات طويلة خارج المنزل، وما يتبع ذلك من شائعات ومساس بالشرف.

6. عدم وجود استراتيجيات فعالة وواضحة لانخراط المرأة العربية في مجالات العمل الأمني، وإن وجدت مثل هذه الاستراتيجيات؛ فإنها تتسم بالتمييز بين المرأة والرجل في المناصب والترقيات والرواتب؛ مما يحد من حوافز المرأة العربية لدخول مجالات العمل الأمني .

### خامساً: جامعة الاستقلال ودورها في عمل المرأة في المؤسسة العسكرية:

---

الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية (جامعة الاستقلال)، ومقرها مدينة أريحا، تقوم بتعليم وتدريب الفتيات الفلسطينيات لبرنامج البكالوريوس، في مختلف التخصصات الأمنية والعلوم الاستخباراتية، وعلم النفس الأمني، إلى جانب تاهيل العاملات في الأجهزة الأمنية حتى يخدمن في أجهزة الأمن الفلسطينية، وبعدها يجتزن دورات إعادة تاهيل مكثفة؛ لتعزيز مهارتهن

وكفائتهن المهنية على مدى عدة أعوام وحسب متطلبات الأجهزة الأمنية.

أنشئت لأغراض إعداد العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتدريبهم وتأهيلهم، وتخرج كوادر علمية ذات كفاءة لرصد الأجهزة بها، والطالبات يشكلن ما نسبته (30%) من الطلبة. وأن اهتمام الجامعة ضمن رسالتها التركيز على وجود العنصر النسوي، من خلال تحقيق التوازن بانتساب الطالبات للدراسة في صفوف الجامعة، جنباً إلى جنب مع إخوتهم الذكور .



## سادساً: أمثلة عن القادة النسوية في العمل الأمني والعسكري في فلسطين:

---

ومن هذه الأمثلة العقيد (رنا خولي)، البصمة النسوية الأولى في شرطة طولكرم، وحصلت الخولي وهي من سكان مخيم طولكرم، على رتبة ملازم فور التحاقها به، وهي الآن تحمل رتبة عقيد ومدير النوع الاجتماعي في الأمن الوطني، ورئيسة اللجنة الاستشارية لوحدات النوع الاجتماعي في الأجهزة الأمنية، وأعلنت تفوقها في العمل الشرطي والعسكري، وتحدثت كل الظروف المجتمعية أمام عمل المرأة في هذا المضمار، الذي كان مقتصرًا على الذكور؛ فأثبتت جدارتها بشخصيتها الهادئة التي قادتها إلى النجاح؛ حيث تمكنت من إثبات تفوقها في العمل الشرطي والعسكري، بتشجيع من عائلتها بالدرجة الأولى رغم التخوف من دخول هذا المعترك، كونها المرأة الوحيدة التي تدخل هذا المجال، والتحقت الخولي بعد تخرجها من جامعة النجاح الوطنية بتخصص علوم سياسية وصحافة، بدورة ضباط حقوقيين شرطية

في أريحا مدة (9) شهور ، وخاضت العمل الشرطي؛ فشاركت في اجتماعات الضباط في طولكرم، وفي اجتماعات اللجنة التنفيذية للشرطة، وعملت في قسم التحقيق، وشغلت منصب أول مدير علاقات عامة في الشرطة في طولكرم، وفي الفترة ما بين عامين (1999-2000)م، انتقلت إلى قطاع غزة بعد زواجها هناك، وواصلت عملها في قسم العلاقات العامة في الشرطة لست سنوات، إلى أن عادت إلى طولكرم بتصريح زيارة لأهلها عام (2007)م، كان بشرط احتلالي هو الخروج وعدم العودة إلى غزة، وتشير إلى أنه بعد انتقالها إلى طولكرم واصلت عملها في الشرطة، لتنتقل فيما بعد إلى هيئة التوجيه السياسي والوطني مدة (4) سنوات؛ فتميزت في عملها وشاركت في نشاطات الهيئة المختلفة، وفي ظل عدم وجود موظفات في الأمن الوطني في حينه، كان هذا الجهاز يستعين بها أحيانا في المهمات الإنسانية والاجتماعية التي ينفذها في المحافظة طولكرم، سواء إغاثة بعض المسنين، والكشف عن المنازل التي بحاجة إلى إعادة تأهيل، وغيرها من المهمات الإنسانية، وبسبب ضغط العمل ما بين

التوجيه السياسي والأمن الوطني، انتقلت إلى الجهاز الأخير عام (2011) بناء على طلبه؛ فلاقت هذه الخطوة ارتياحاً لديها، خاصة وأن الأمن الوطني كانت تراه نواة لجيش فلسطين. وتقول الخولي: "عملي كأول امرأة في الأمن الفلسطيني جعلني قريبة من كل الأجهزة الأمنية، تعلمت الكثير من الأمور التي صقلت شخصيتي"، وترى أن العمل العسكري يتطلب التمتع بالهدوء والصبر؛ لأن ذلك سيساعد في كسب قلوب الناس، إضافة إلى بعد النظر، والنظر إلى الأمور من كل الجوانب. وبعد (22) سنة من العمل في الأجهزة الأمنية، تقول الخولي: إن نجاح تجربتها في هذا المجال، فتح الباب أمام دخول عدد كبير من النساء الآن معترك العمل العسكري، وأصبح المجتمع على قناعة تامة بعمل المرأة في الأجهزة، واتضح ذلك من خلال طلبات الالتحاق بالدورات، مشيرة إلى وجود الآن حوالي (1000) طلب وأكثر لنساء لديهن الرغبة في الانتساب للأمن الوطني.

وكونها مدير النوع الاجتماعي في الأمن الوطني من نصف عام (2016)م، إلا أنها ما زلت تحارب النظرة السائدة بتفضيل الرجل



عن المرأة في الأجهزة الأمنية، وتقول: إن المرأة تمكنت من منافسة زملائها الذكور في التقدم في العمل؛ فأصبح هناك مديرات علاقات عامة في الأجهزة الأمنية، ومديرة الرياضة العسكرية في فلسطين هي العقيد (أمل خليفة) التي تمثل الرياضة العسكرية الفلسطينية في كل المحافل الدولية والإقليمية والعربية.

## . الخاتمة:

تختلف النساء في فلسطين عن باقي النساء في الدول الأخرى؛ بسبب ما عانت منه من ويلات الحروب التي جرت في فلسطين، فكانت دائماً إلى جنب الرجل في جميع أوقات الحرب، ولم تقف مكتوفة الأيدي، فكانت تحمل السلاح وتقاتل، أو تنقل الأكل والشرب للمقاتلين، أو تقدم نفسها استشهادية، وهناك الكثير من الأمثلة على ذلك.

أما بخصوص عمل المرأة في المؤسسة العسكرية في فلسطين، فهذا ليس غريباً على النساء في فلسطين؛ فهي قوية وشجاعة

وتتحمل الصعاب، ولكن هناك الكثير من المعوقات التي أعاقت دخول النساء في تلك المجال ومنها العادات والتقاليد، ولكن هذا كان قديماً، فالיום وبعد افتتاح جامعة الاستقلال أصبح هناك الكثير من الفتيات اللواتي يدخلن تلك المجال، ويتدربن في أصعب التدريبات ويتحملن، ويتخرجن منها مثلهن مثل الشباب.

برأيي الخاص أن دخول المرأة في المجال العسكري والأمني واجب ومهم وضروري، خصوصاً أن الوقت والحياة يتغيران؛ فاصبح اليوم لا تخرج دورية وإلا العنصر النسائي موجود فيها؛ لأن القانون هكذا.

1. ابو رحمة، فاطمة، اتجاهات المرأة الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية نحو العمل في الأجهزة الأمنية الفلسطينية وسبل تحسينها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس "أبو ديس"، فلسطين، 2013.

2. دويكات، سناء، تعريف الأمن، 2022/4/12، على الرابط

[https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81\\_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86](https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86)

3. سلامة، سلوى، " دور المرأة الفلسطينية النضالي: دراسة مقارنة بين الانتفاضة الأولى عام 1987 والانتفاضة الثانية عام 2000 دراسة حالة في محافظة

رام الله والبيرة"، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات العربية، جامعة القدس " أبو ديس، فلسطين، 2009.

4. الشاذلي، أحمد، جمال، هاجر، ماهر، الاميرة، " أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية للمرأة، دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية 2014-2019"، المركز العربي للبحوث والدراسات، جمهورية مصر العربية، 6/يونيو/2021.

5. صوافطه، شرين، مدى فاعلية وحدات النوع الاجتماعي الحكومية من وجهة نظر المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017.

6. القطب، رولا، دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (1995-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012.

7. قناة الجزيرة، أجهزة الأمن الفلسطينية، 2016، على

الرابط <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/2/1/%D8%A3%D8%AC%D9%87%D8%B2%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9>

8. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، حقوق

المرأة حقوق إنسان، 2014، على

الرابط <http://www.wclac.org/News/140>.

9. النادي، نسرين، فلسطينيات في القطاع العسكري،

دنيا الوطن، 2011، على الرابط

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles>

10. وزارة الداخلية الفلسطينية، وحدة النوع الاجتماعي،  
2022، على الرابط

<https://www.moi.pna.ps/Departments/gend.er>

11. وكالة وفا والأخبار الفلسطينية، عمالة المرأة في  
فلسطين، 2022، على

الرابط [https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=3407](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3407)

12. وكالة وفا، الأمن الوطني يعلن إنشاء وحدة النوع  
الاجتماعي، 2015، على

الرابط [http://www.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=MLOiYva596268495735aMLOiYv](http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=MLOiYva596268495735aMLOiYv)

13. وكالة وفا، رنا الخولي البصمة النسوية الأولى في  
شرطة طولكرم، 2018، على

الرابط [http://www.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=bit3Rua813540381093abit3Ru](http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=bit3Rua813540381093abit3Ru)